

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الهندسة الاستراتيجية للأمن القومي الجزائري

The engineering of an Algerian national security strategy

ZIGHEM Abdelkader زيغم عبد القادر

أستاذ العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية مخبر التنمية الديمقراطية
وحقوق الإنسان

Abdouzighem55@gmail.com

تاريخ القبول : 2025/06/24

تاريخ الاستلام: 2025/02/10

الملخص:

باعتبار منطقتي المغرب الكبير والساحل الافريقي منطقتين حيويتين وامتداد طبيعي للجزائر، فأى توتر اجتماعي او انفلات امني يقع فيهما، قد يشكل تهديداً أمنياً بالنسبة لها. من هذا المنطلق، دوماً ما تسعى الجزائر الى تأمين اقليمها من التهديدات المحيطة بها عن طريق اتخاذ اجراءات امنية الهدف منها التصدي لأي طارئ. فعلى المستوى الوطني، تعمل الجزائر على وضع خطط امنية لمجابهة الارهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة، والتعاطي مع الهجرة غير الشرعية وفق مبادئ حقوق الانسان وقواعد القانون الدولي. أما على الصعيد الاقليمي، وامام التقلبات السياسية والاجتماعية التي تحدث في المغرب والساحل الافريقي، والتي ينجم عنها نزاعات داخلية قد تؤثر على شكل النظام السياسي، فالجزائر دوماً ما تتابع عن كثب ما يجري بجوارها لتحاول تهدئة الوضع من خلال تسوية النزاعات بالطرق السلمية من باب ان اي نزاع يحدث في تلك المنطقتين، قد يؤثر على امن الجزائر بحكم حدودها اللصيقة مع الكثير من الدول في المغرب والساحل الافريقي. الكلمات المفتاحية: مقارنة، استراتيجيا، التهديدات الامنية، الساحل الافريقي، المغرب العربي،

Abstract:

Considérant que les régions du grand Maghreb et du Sahel africain sont des régions vitales et le prolongement naturel de l'Algérie, toute tension sociale débouchant sur un chaos sécuritaire, qui s'y produit, constitue une menace sécuritaire pour celle-ci. De ce point de vue, l'Algérie cherche toujours à protéger sa région des menaces qui l'entourent, et ce, en adoptant des mesures de sécurité, dans le but de faire face à toute urgence.

Au niveau national, l'Algérie s'efforce d'élaborer des plans de sécurité pour faire face au terrorisme et lutter contre le crime organisé et l'immigration clandestine, selon les principes des droits de l'homme et les règles du droit international.

Quant au niveau régional, et face aux fluctuations politiques et sociales se traduisant par des conflits internes ayant affecté la nature des régimes politiques dans le grand Maghreb ainsi que dans les pays du Sahel africain, l'Algérie n'a cessé de suivre de près ce qui se passe autour d'elle, et de s'atteler autant que faire se peut, à assurer la médiation par des moyens pacifiques, en vue de régler les différends et ramener le calme et ainsi, se prémunir contre les répercussions de tels conflits en raison de ses frontières étroites avec de nombreux pays de la région.

Keywords: approche, conflit, stratégie, menaces sécuritaires, Sahel africain, grand Maghreb

مقدمة:

ان الوضع الامني الراهن الذي تعيشه الجزائر في ظل بيئة إقليمية جد متوترة ينذر جلياً بان المخاطر والتهديدات تتصاعد الى درجة احتمال انتقالها الى شريط حدودها، وذلك بسبب التدخلات الأجنبية في منطقتي المغرب والساحل الافريقي، والتي نجم عنها انتشار كبير لمختلف الاسلحة، بالإضافة الى تفاقم حركات ارايية، وتفشي الجريمة المنظمة، ناهيك عن الهجرة غير الشرعية المتنامية... الامر الذي جعل الجزائر تولي اكبر قدر من الاهتمام الى هاته المسألة لكونها تندرج ضمن مصالحها الاستراتيجية، وكذا تستعجل في التفكير في مخططات امنية وقائية تشمل الجهتين الخارجية، والداخلية، حيث تجد الجزائر نفسها ايضاً تحت ضغوطات داخلية، خاصة بعد ما عرفت المنطقة تطورات هائلة نتيجة انتفاضات شعبية انطلقت خلال سنة 2011 في كل من تونس وليبيا، والتي تسببت في انفجار الوضع الامني ادى الى سقوط انظمتها السياسية، وامتدت تداعياته الى منطقة الساحل الافريقي التي هي اصلاً كانت ولا زالت تعرف انفلات امن خطير. فالمسألة الامنية لم تعد تتوقف على معالجة معادلة امنية واحدة، بل اصبحت الجزائر امام ضرورة الاستعداد الكامل والدائم للتصدي الى جملة من المخاطر قد تأتي من الخارج، وكذلك الى الحفاظ على استقرار البيئة الاجتماعية الداخلية، بالرغم من ان الجزائر اكتسبت تجربة وخبرة بفضل تصديها للمحنة الامنية التي عاشتها خلال العشرية السوداء في التسعينيات من القرن الماضي، وقبلها احداث 5 اكتوبر 1988، فضلاً عن سيطرتها على الحراك الشعبي السلمي الذي دام تسعة أشهر خلال سنة 2019. في حين ان ما تعكسه الجغرافيا السياسية من حالات عدم الاستقرار لمعظم الانظمة السياسية، هو الذي يفرض على الجزائر مراعاتها الجانب "الكل أمن"، باعتبار ان مجال الامن الدولي طغت عليه بعض التغييرات من حيث ميزان القوى، حيث لم يعد يقتصر مفهوم ميزان القوى على انتقال القوة بين القوى التقليدية المتمثلة في الدول، بل النقاش في مادة ميزان القوة اصبح اليوم يدور حول مفهوم انتشار القوة بين القوى التقليدية وقوى جديدة متمثلة في فاعلين جدد من غير الدول... وطالما ان الجزائر ليست بمعزل عن هذه التغيرات والتقلبات التي تفرضها البيئة الإقليمية، بذلك أصبح امنها

مطوّق بحزام ناري من التهديدات على مستوى كل الحدود الإقليمية، ومن ثم أضى من الضروري اتخاذ خطوات تناسب هاته التقلبات الحاصلة بجوارها، وفقاً لما يخدم مصالحها، ما يجعل الجزائر تنخرط في عملية بناء مقاربة اقليمية شاملة لتحقيق امنها القومي. هذا فوق ان مفهوم الامن الدولي الذي كان له بعد عسكري، أضى اليوم يشمل ابعاداً اقتصادية اجتماعية سيبرناية وغيرها. وفي ظل هذا الوضع المتوتر تسعى الجزائر لتبني استراتيجية امنية محكمة، في شكل مخططات أمنية، واخرى وقائية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، توافق بين قدراتها الامنية، وبين طبيعة وحجم التهديدات الامنية الاقليمية. وقبل الخروج بإشكالية عامة، ينبغي التنويه بان لكل دولة تتمتع بالسيادة الحق في الدفاع عن اقليمها كما عبرت عنه صراحة المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة في حال ما تعلق الامر باعتداء مسلح، الا ان هذا الاعتداء قيدته نفس المادة بأن يكون الهجوم المسلح فعلي، أي وقع بشكل مباشر. وعليه وجب التعمق في موضوع الامن القومي الجزائري بالتركيز على البعد الاقليمي، موضوع الحال، وذلك بطرح الاشكالية التالية: ما هي المقاربة التي تناسب الجزائر في هندسة استراتيجية محكمة لتحقيق امنها القومي؟ والإجابة تمر عبر وضع الاسئلة الفرعية التالية:

1 ما هي مصادر وطبيعة التهديدات الامنية الاقليمية للجزائر؟

2 كيف تؤثر التقلبات الامنية الاقليمية على الاستقرار الامني للجزائر؟

3 كيف توازن الجزائر بين عقيدتها الامنية ومتطلبات بيئتها الامنية الاقليمية؟

وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لإبراز اهم التهديدات الامنية التي تواجه الجزائر، وكذا الآليات المعتمدة لمواجهتها. كما تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور:

1 الاطار النظري لمفهوم الامن القومي:

2 اشكاليات الامن القومي الجزائري:

3 كيفية تصدي الجزائر للتهديدات الاقليمية:

1 الاطار النظري لمفهوم الأمن ولأمن القومي:

يتأرجح مفهوم الأمن على العموم، بين ثلاث اتجاهات رئيسية: اتجاه كلاسيكي واقعي (الأمن الصلب: عسكري محض)، واتجاه اقتصادي (السيادة الاقتصادية)، واتجاه تكاملي شامل (يضم كل ابعاد الحياة).

انما تتفق معظم الادبيات على ان تعاريف مفهوم الامن القومي تشترك جلها في عنصر فعال واحد، وهو المحدد العسكري، الدرع الحافظ للأمن القومي.

- مستويات الأمن القومي:

بعد سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفييتي، حدثت تغيرات في بنية النظام الدولي، لم تعد بعض المفاهيم قادرة على تفسير الواقع الدولي. الامر الذي فرض اعادة النظر في مفهوم الأمن القومي من حيث الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والعسكرية على اساس التعامل معها كمصادر تهديد محتملة من خلال عدة مستويات:

أولاً: الامن الوطني: ويقصد به الحفاظ على البنية الداخلية للدولة، ويشمل مجموع الاخطار الداخلية والخارجية التي تمس كيان الدولة، وكافة الامكانيات الواجب تجنيدها⁵

ثانياً: الامن الاقليمي: وفي معناه البسيط، الأمن الإقليمي يتعلق بأمن مجموعة من الدول مرتبطة بعضها ببعض من حيث الحدود⁶ وبالتالي يتصل المستوى الاقليمي بمجال العلاقة بين الدولة ومحيطها الاقليمي، اي ما يعرف بالنظام الاقليمي بما يتضمن من علاقات التهديد او التعايش او التعاون.

ثالثاً: الامن الدولي: بحكم اهمية النطاق، يعتبر هذا المستوى اكبر وحدة تحليل في الدراسات الامنية، لكونه يعبر عن مجموعة من الوحدات (الدول) مترابطة من حيث النمط من خلال التفاعل⁷

2 اشكاليات الامن القومي الجزائري:

يخضع تحديد الأمن القومي الجزائري الى الكثير من المحددات، منها الجيوسياسية، اي ما تعلق بالموقع الجغرافي على المستوى الإقليمي، والاقتصادية، اي مدى صلابته او هشاشة النظام الاقتصادي، وكذا المحدد العسكري، والذي يعتبر الكافي برد الفعل المناسب على كل التهديدات وفق العقيدة الامنية للجزائر.

- محدّدات الأمن القومي الجزائري:

أولاً: المحدد الجيوسراتيجي: تحظى الجزائر بموقع جغرافي متميز، حيث تتوسط المغرب

العربي وتتمتع بحدود مع دولتين من دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر)، ويبلغ إجمالي طول الحدود الجزائرية مع دول الجوار 6343 كم موزعة كما يلي⁸: مع تونس 965 كم، مع ليبيا

وسواء تعلق الامن بالفرد أو بالدولة أو بالنظام الإقليمي أو النظام الدولي، يعتبر مفهوم الأمن في المجال العلمي، مفهوم ذو معنى نسبي، يتغير بحسب مستوياته المتنوعة، وكذا التهديدات التي تميزه، ان كانت مباشرة او غير مباشرة، بالإضافة الى مصادره التي تختلف درجاتها، وأنواعها، وأبعادها، وتوقيتها.

- التعريف القديم للأمن القومي:

ظهر مفهوم الامن القومي نتيجة لقيام الدولة القومية الحديثة في القرن 16م، وتعني القومية السيمات او الصفات او الميزات التي تشترك فيها مجموعة من الدول، والامر هنا يتعلق بالدول التي تتقاسم الحدود والمصالح. ثم انبثقت عن مفهوم الامن القومي مصطلحات أخرى مثل المصلحة القومية والارادة الوطنية¹...

ومن ثم تعددت التعاريف لهذا المفهوم المثير للخلاف والاختلاف، ولم يجد الباحثون في مجال الامن الاستراتيجي صياغة فكرية دقيقة له الا مؤخراً على اعتبار طبيعة تكوين الباحث والمقاربة المستخدمة لذلك (مقاربة سياسية، او قانونية، او نفسية الخ).

لكن يتفق الكثير من المفكرين في علم السياسة على ان مفهوم الامن القومي يحتوي على جميع التدابير التي تتخذها الدولة لمواجهة التهديدات وكل الأخطار المحدقة على مستوى حدودها الإقليمية من خلال اجراءات آنية وقائية بالتعامل مع قوتها الدفاعية المسلحة².

إذاً تقليدياً كان تعريف الأمن القومي يختصر على حماية الاقليم من الهجوم الخارجي، اي دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية³.

- التعريف المعاصر للأمن القومي:

وبالرغم من ان مفهوم الامن القومي ارتبط بنشأة الدولة القومية كمرجعية ليعكس ضمان استقرار مؤسسات الدولة، الا انه في عالم العولمة، وبحكم التحولات التي عرفت العديد من الدول داخلياً وعلى مستوى علاقتها مع بعضها البعض، نجم عن ذلك تغيير ملحوظ بسبب تزايد نطاق التهديدات والمخاطر، مثل الحروب الأهلية، والنزاعات الداخلية، والانتهاكات العديدة لحقوق الافراد، والفقر، والبطالة، والمرض، فأصبح الأمن في ظل ما سبق، يعني المحافظة على التجانس المجتمعي للدولة وضمان أمن مواطنيها، باعتبارهم المتأثرين الأوائل بالانعكاسات السلبية للعولمة⁴.

تهدد الجزائر في استقرارها السياسي، وأمنها الاقتصادي، بل وايضاً انتجت مشكلات تهدد الأمن الاجتماعي، حيث تسببت الاوضاع هناك في انتشار العديد من الآفات الاجتماعية كالمخدرات، وانتشار وتهريب الأسلحة، والبطالة، وتجارة الرقيق وغيرها¹². الامر الذي فرض على الجزائر اعداد استراتيجيا للتعامل مع هاته الاشكاليات المطروحة داخليا وخارجيا، وذلك من اجل تعزيز الاستقرار في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية.

- النظام الامني الاقليمي: يجدر التنويه هنا الى مقوماته ومعوقاته.

▪ اما المقومات، فهي تتمحور حول وضع الحلول للصراعات والنزاعات الإقليمية،

والتخلي عن استخدام القوة العسكرية في البحث الى تغيير الوضع الراهن، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذا العمل على ارساء علاقات تعاونية وتكاملية بين الدول المعنية بالحدود المشتركة. بالإضافة كذلك الى تحديد جيد لمفهوم المصالح المشتركة، وتعزيز الروابط الامنية تقابلها جزاءات للرفع من مستوى فعالية النظام الامني الاقليمي¹³.

▪ في حين ان معوقات النظام الاقليمي تكمن في الخلافات حول المصالح المشتركة في

مجال الامني والدفاعي، وحول قيادة النظام الامني، وكذا حول وجود قواعد عسكرية من خارج الاقليم¹⁴. ما يدفع الجزائر بالسعي الى إرساء نظام امي اقليمي مشترك، يتم من خلاله تفعيل العلاقة بين دول الاقليم محل التهديدات المختلفة في الجوانب العسكرية، والاستخباراتية، والاقتصادية، وحتى التنموية، وذلك بالتنسيق، وبالتشاور، للوصول الى مقاربة أمنية شاملة، مع الحرص على عدم تدخل الدول الخارجية في المنطقة، وفي نفس السياق، جدير بالذكر ان الجزائر دوماً ما تراهن على قدرة دول المنطقة لوحدها على حل مشاكلها.

3 كيفية تصدي الجزائر للتهديدات الاقليمية:

شهدت البيئة الاقليمية تحولات جيوسياسية وتغيرات أمنية لم تشهدها من قبل، نتج عنها الكثير من التحديات والتهديدات بسبب انفلات امي وعدم استقرار الانظمة السياسية. وبحسب الموقع الجيوستراتيجي للجزائر، تُعد الاخيرة من الدول التي تواجه تحديات أمنية كبيرة، سواء على المستوى الداخلي او في من قبل الدول المحيطة بها، ما فرض

982 كم، مع النيجر 956 كم، مع مالي 1376 كم، مع موريتانيا 463 كم، ومع المغرب 1559 كم. وبحكم شساعة الموقع الجغرافي للجزائر، تصبح هذه الاخيرة محور للعبور بين الدول سالفة الذكر نحو اوربا، وقد تكون ايضاً بلد منفذ وممر للدول القارية في منطقة الساحل الافريقي.

ثانياً: المحدد العسكري: نظراً لما تفرضه طبيعة حدود الجزائر مع بلدان الجوار من المغرب والساحل الافريقي، فالموقع الجغرافي للجزائر ينذر بواجب التأهب وضرورة تحديد امنها الوطني بالنظر الى التهديدات المحتملة من هذا الفضاء المجاور، ولا يتأتى تحديد الامن القومي للجزائر دون تجنيد القوة العسكرية في ظل استراتيجيا محددة تناسب عقيدتها الامنية وتراعي مصالحها في ذات الوقت، اي انه يتم الاستناد في تحديد قوة الأمن القومي، الى حجم القوات، تنظيمها، تسليحها، وجعلها مرنة، وكذا الى الخبرة القتالية، والاحلاف العسكرية⁹.

ثالثاً: المحدد الاقتصادي: في حين أن مستوى الاقتصاد الجزائري يبدو انه ينال الكثير من الرضا، والثقة على المستوى الداخلي بحكم تنوع المصادر الطاقوية، والموارد الغذائية¹⁰. ولو ان التهديد يبقى يواجه الامن القومي الجزائري بسبب هشاشة المنظومة الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بصفة أساسية على صادرات النفط والغاز الخام.

- التهديدات الاقليمية للأمن القومي الجزائري:

النظام الدولي مؤخراً تغيرات جوهرية في طبيعته وخصائصه، ادت الى اعادة ترتيب توازناته وعلاقات القوة والتفاعل فيه... وعلى سبيل المثال ولتدعيم ذلك، افرزت الفترة الممتدة من 2011، تاريخ اول شرارة للحراك العربي، الى يومنا هذا، العديد من التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الاقليمي: انسداد سياسي في تونس، أزمة خانقة في ليبيا¹¹، عدم استقرار وامني في دول الساحل الافريقي، وغرب افريقيا، بالإضافة الى التوترات مع دولة المغرب بسبب سلوكها التوسعي، ما ادى الى قطع الجزائر علاقاتها الدبلوماسية معها، نجم عن كل ذلك سقوط انظمة سياسية، ثم برزت من جرائها آفات اجتماعية خطيرة. ما يجعل من منطقة المغرب والساحل الافريقي والصحراء واحد من أكثر الفضاءات الأمنية إنتاجاً للتهديد، لذا اصبحت دول الجوار تقلق كثيراً الجزائر، بحكم موقعها الجيوستراتيجي، ليس فقط لكون تلك الدول انتجت مشكلات

السياسية الجديدة: بروز ظاهرة العنف والارهاب، وارتباطهما بتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة على المستوى الداخلي والاقليمي، والتي تمثل تهديداً واضحاً للأمن القومي، وايضاً نظراً لما حدث من تقلبات سياسية على المستوى الاقليمي، والتي ادت الى اطاحة أنظمة كاملة، ارتأت الجزائر الى اعادة تشكيل وصياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الامنية لتواكب تلك الترتيبات، وذلك باعتماد اسلوب امني صلب وناعم في نفس الوقت، وهي تسعى كذلك الى البحث عن سبل التعاون والتنسيق لمواجهة تلك المخاطر¹⁸.

- المقاربة الجزائية لبناء استراتيجيا امنية قومية:

على قدر التهديدات التي تواجه الجزائر، تبنت هذه الاخيرة مقاربة تسعى من خلالها مكافحة تلك التهديدات بدعوى جميع دول الاقليم الى الخضوع الى الشرعية الدولية ومبادئ السياسة الخارجية، واعتماد خطط امنية تهدف الى استخدام اسلوب الحوار داخلياً، واللجوء الى ما يسمح به القانون الدولي ولوائح دولية لمحاربة الجماعات الارهابية المتوغلة داخل اقليم الجزائر، والتصدي للهجرة غير الشرعية بحماية الحدود البرية والجوية والبحرية وتجريمها بقصوة، ووضع اليات وقائية كفيفة بالحد من الجريمة المنظمة التي تشكل اخطر التهديدات بالنسبة للأمن القومي الجزائري.

ومن منطلق ان الاقليمية هي بمثابة معيار مشترك يجب اتباعه من طرف الدول المعنية بالتنسيق الجماعي لمواجهة التهديدات، فان المقاربة الإقليمية للأمن المعتمدة من قبل الجزائر، تركز على جمع الوسائل والآليات الضرورية لمواجهة الجامعة للتهديدات المشتركة، بتوزيع الأعباء وتسهيل نقل الإمكانيات المناسبة لتغطية العجز المتواجد في مراقبة كامل الإقليم والحدود المشتركة بين دول الجوار.

وقد تم التركيز الجزائر في مجال التعاون مع دول الساحل خاصة على منع النزاعات، وادارتها وتسويتها في حال وقوعها، وايضاً على العمل لصنع السلام وحفظ السلام وتعزيزه، واخيراً على المصالحة واعادة البناء بعد فض النزاعات¹⁹.

خاتمة:

من خلال ما تقدم، نستنتج بأن الجزائر تنتهج سياسة تلامي الى اعطاء عناية قصوى للجانب الامني الذي لطالما لم تبخل بتعزيزه، وصيانتته من خلال اللجوء الى العديد من الآليات والمبادرات العسكرية، والدبلوماسية، والسياسية،

على الجزائر ضرورة البحث عن سبل وآليات إقليمية كفيفة بالتصدي للتهديدات التي تواجهها، وذلك من خلال مقاربة تأخذ بعين الاعتبار التغييرات الجديدة الحاصلة في المشهد الاقليمي.

- المقاربات المفسرة للأمن القومي¹⁵:

بعد الحرب العالمية الثانية وفشل عصبة الامم المتحدة والتي ادت الى ذوبان العقيدة المثالية التي كانت تفسر الامن على اساس مقاربة اخلاقية تنطلق من الطبيعة الخيرية للإنسان تهدف الى الامن الجماعي، رجعت الغلبة للواقعيين بعد جدل ونقاش طويل بين رواد هاتين المقاربتين، فحلت مكان المقاربة المثالية المقاربة الواقعية ليصبح الصراع يفسر من حيث انه صفة ملازمة للعلاقات بين الوحدات الاساسية (الدول)، ومن ثم تم تبجيل مفهوم القوة والردع.

وبعد الحرب الباردة، برزت النظرية الليبرالية بفضل الحوار الواقعي الليبرالي الذي يرى بان مفهوم الامن يشهد اشكاليات جديدة امثال الهجرة السرية، الارهاب، والجريمة المنظمة الخ. ما يعني ان الظاهرة الامنية اصبحت متعددة الحدود.

في حين ان المقاربة البنائية تفسر مفهوم الامن عن طريق الهويات، والافكار، والبعد الثقافي.

اما المقاربة النقدية الاجتماعية، فهي تراعي الرؤية الانسانية في المجمع، يستبدل فيها مفهوم الأمن القومي بمفهوم الأمن الجماعي.

- العقيدة الامنية للجزائر:

تعني العقيدة الامنية للجزائر مجموعة المبادئ المنظمة التي تساعد على احتواء المعالم الجيوسياسية بهدف التفاعل المناسب مع التهديدات التي تواجه أمن الدولة على المدى القريب، المتوسط، والبعيد، فهي تشكل العنصر الفعال ضمن المحددات العسكرية لما تسمح به من توجيه رؤية الدولة¹⁶. فكان البعد الايديولوجي هو الذي يُعد المرتكز الرئيس للعقيدة الامنية الجزائرية المستقاة ايضاً من الرصيد المستمد من الثورة التحريري، وذلك منذ استقلال الجزائر، حيث مثلت الاشتراكية آنذاك، بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار ومناصرتها للحركات التحررية، بالإضافة الى المبدأ القاضي بعدم تدخل القوات المسلحة خارج الحدود الوطنية باستثناء المشاركة في مهام حفظ السلام تحت مظلة الامم المتحدة، اهم مصادر العقيدة الامنية¹⁷. لكن نظراً للترتيبات

تأمين حدودها، وضامن استقرارها السياسي، فمن الضروري وضع مخططات أمنية ضد التهديدات الإقليمية بكل أشكالها. ثالثاً: إقامة وصيانة وتعزيز علاقة تعاونية مع الدول الأفريقية من شأنها تطويق المخاطر، وتفاذي حالات عدم الاستقرار، وتسهيل عمليات محاربة الآفات الناجمة والعبارة للحدود الإقليمية.

وذلك للوصول إلى تحقيق الأمن الإقليمي، بالتالي مواجهة مختلف التهديدات الوافدة من هذا الإقليم إلى ترابها. وتختلف هذه التهديدات الأمنية في دول الساحل الأفريقي باختلاف أسبابها، ومن ضمنها الإقصاء السياسي المنتج لحركات مُعارضة، تتبنى الأسلوب المسلح من خلال تشكيل جماعات إرهابية، ثم غياب العدالة الاجتماعية، وانعدام أدنى شروط الحياة الكريمة، وانتشار الفساد، وسوء التسيير، كل ذلك يشجع على الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة الخ.

وفي ظل هاته الحركات للمشهد الإقليمي، يبدو ان الوضع الأمني في بلدان الجوار، خاصة في الساحل الأفريقي، يتجه نحو المزيد من التعقيد نظراً للتهديدات الخطيرة الناتجة عن ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية والدستورية وغياب الشرعية، والتي تواجه الجزائر بحكم موقعها المحوري و الجيوسراتيجي، وسواء كانت هاته التهديدات، تهديدات تقليدية او من النوع الذي انتجته العولمة والتغيرات الحاصلة من جراء تغير مفهوم الأمن القومي، فالجزائر تجد نفسها امام تحدي عويص يتطلب المزيد من اليقظة، والتسريع في اعداد مخططات دفاعية شاملة تتمثل في:

أولاً: إقامة منظومة اقتصادية عصرية، تهدف بالأساس الى الاستقرار الاجتماعي من خلال ايجاد حلول تنموية للمناطق الحدودية تسمح بخلق مناصب شغل، من شأنها تحسين الظروف المعيشية للأهالي، وابتعادهم عن المشاركة في التهريب بصفاته المختلفة، وكذا خلق مناطق التعاون مع المغرب العربي، وتفعيل وتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية عامة، وعلى وجه الخصوص دول الساحل الأفريقي....

ثانياً: وطالما البعد العسكري يُعد محور الاستراتيجية الجزائرية لحامية الحدود الوطنية من مختلف مظاهر التهديد سواء الداخلية أو الخارجية، الى جانب المقاربة العسكرية في

- ¹ محمد سعد ابو عامود، العلوم السياسية في اطار الكونية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 101.
- ² معمر بوزنادة، المنظمات الاقليمية ونظم الامن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 17.
- ³ علاء عبد الحفيظ، الامن القومي: المفهوم والابعاد، المعهد المصري للدراسات، مجلة دراسات سياسية، 11 مارس 2020.
- ⁴ مدحت ايوب، الامن العربي في عالم متغير بعد احداث 11 سبتمبر القومي 2001، القاهرة، مكتبة مديولي، 2003، ص 17.
- ⁵ قريب بلال، السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي من منظور اقطابه، التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 27.
- ⁶ جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط6، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 269.
- ⁷ محمد نبيل فؤاد، حلف الشمال الاطلسي: النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الاوسط الكبير، القاهرة، دار الجمهورية للصحافة، 2007، ص 15.
- ⁸ لخضر موساوي، الرهانات الاقليمية للأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010، ص 33.
- ⁹ محمود محمد خليل، الامن في الاسلام، القاهرة، دن، 2000، ص 27.
- ¹⁰ سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011، ص 14.
- ¹¹ عمر فرحاتي، يسرى اوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الدار الجزائرية، الجزائر، 2016، ص 211-212.
- ¹² جوزيف ناي وجون ديناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد الشريف الطرح، الرياض، العبيكان، ط1، 2002، ص 126.
- ¹³ محمد عبد السلام، ترتيبات الامن الاقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، كراسات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 127، ص 10.
- ¹⁴ سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته لدراسة نظرية في الاطر والمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 23.
- ¹⁵ مارتن غيفيتش وتيري اوكلهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2008، ص 78.
- ¹⁶ قوي بوحنية، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012، ص 2.
- ¹⁷ الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصور الايديولوجي والممارسة السياسية، ج 1، الجزائر: دار هومة، 2007، ص 105.
- ¹⁸ Yosar Yakis "Euro-Mediterranean Cooperation in the Field of and Anti-Terrorisme".retrieved on: 19-12-2009.
- ¹⁹ قلاع الضروس سمير، المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 172.